

ولا عصب وفي بعضه وايضا ترقبوا ثم بشيروا ان هذا القول ضعيف
لان يحيى معين ضعف هذا الحديث وقال ليس بشي انما يقول حدثني
الاخبار وان كان ثابتا فالاهاب المتابع على ما لم يدع وان اطلق عليه
فاطلاقه مقيد بقوله صلى الله عليه وسلم ايها هاب دبع فقد طهر هذا عموم
مؤكد بما ان الله مقيد بالدين يحكم له بالطهارة بكاد يشارف النص
ولا جلهما المختلف في جمل الكلب والخنزير هل يطهرا لادباغ اوكا فرب
داود بن يحيى ومن عبد الحكم الى طهارته عملا بجموم هذا الحد يثبت
ومنه الشافعي مطلقا لان وان كان عاما فلا يثبت في كل صورة نادرة لان
العربي لم يعتادوا الانتفاع بجلد الكلب والخنزير وادباغه ولانه ليس
دباغها باقوى من ذكاتها والذكاة لا تقيد في حنفها طهارة ومثله
ما كلف في الخنزير ووجه لقوله بطهارة الكلب الحكم الثاني للشعور
احلها الله تعالى مطلقا فيمتثل ان يكون مقيد بما بعد الذكاة كما تقدم
بقيد الجلود بما بعد الذكاة او بعد ادباغ ويجوز ان يكون حلالا مطلقا
على حال جلدها من الحيوة وهذا قاله الجمهور في حقيقته وما لك
والشافعي في احد افواهه واكتفى بالكلية غسله مما فتر ان يكون علق به وسخ
للاروت ام سلمة رضي الله تعالى عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا بأس
بمسك الميتة اذا دبر وشعرها وصوفها اذا غسل وتيا عليهم هذا احسن
من قول الحسن البصري والبيهقي والاوزاعي ان الشعور نجسه ولكنها تطهر
بالغسل وقال الشافعي في احد اقواله ينحسرتها الامن مذكى وهو الصحيح
عند اصحابنا لما فيها من القوي كسائر اجزائه والبراح عندي قوله
الاخر الموافق للجمهور لما قدمته واما القوي فلا لانه فيه على وجود الجوز
وحلول الروح بدليل نمو النبات والاشجار والله اعلم قوله عز وجل
واوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ولا تنقضوا الايمان بعد
توكيدهم وقد جعلتم الله عليكم كفيلا وهدى الله من اهل العلم
ان هذه الامة منسوخة بقوله ثم ولا ياتلوا ولو الفضل منكم والمعتز ان يقولوا
اولي القربى الاله كان نزلها في اي يكره صلى الله عليه وسلم لما حلف ان لا ينقض على
سوطه شيئا ابدا لما حلف في الاك مع الغائبين تحت ابوابكم وكفر عن
يمينه ورد الى سوط ما كان يعطيه وقال لا انقضه عنه ابدا وقوله تعالى

ولا تعجلوا

ولا تجعلوا الله عرضة لايديكم ان تروا وتنفوا وذهب اكثر الناس الى
انها محكمة بخصوصه في العهود التي تكون بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين
العرب او تكون بين الناس وهذا هو الصواب انما استبرأ ويدل عليه ذكر
العهد في اول الاية وقوله تعالى في اخرها وقد جعلتم الله عليكم كفيلا وهذا
الكفا لا يكون الا في العهد بين الناس قوله عز وجل واذا قرأ القرآن
القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون والقرآن انما هو كلام الله
صلى الله عليه وسلم بالاستعانة عند نزول القرآن فذهب بعض اهل العلم الى انه
كان فرضا حتى النبي صلى الله عليه وسلم جعله من خصائصه صلى الله عليه وسلم
وهذا باطل لا مبرر له لاجتماع الدلائل على التخصيص ومواجهته صلى الله عليه وسلم
لا يدل على التخصيص والاشارة لا تقتضي الا على تخصيصه باكثر احكام القرآن
والاشارة ما روي مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان رجلا قيل
امرأة ته وهو صائم فوجد من ذلك وجد اشهد فاقرأ سورة تسأل
عن ذلك فدخلت على ام سلمة المؤمنات فاخبرتها فقالت ام سلمة رضي الله
عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم فرجعت الى
التي زوجها فاخبرته فزاد ذلك شرا وقال لسائل رسول الله صلى الله
عليه وسلم يحل الله لرسوله ما شاء فرجعت الى ام سلمة فوجدت رسول
الله صلى الله عليه وسلم عند ما قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بالهذه
المرأة فاخبرتها ام سلمة فقالت لا اخبرتها في افعال ذلك فقالت ام سلمة
قد اخبرتها فذهبت الى زوجها فاخبرته فزاد ذلك شرا فغضب رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثم قال والله اني لا نقاكم الله واعلمكم بحمد وده
والذي ذهب اليه عامة اهل العلم بالقرآن من القرأ والفقهاء الى انه على
على الذنب في حق النبي صلى الله عليه وسلم وفي حق امته وانما اختلفوا
في الجهر والاسرار فيهما افضل وحكى عن عطاء ان التعود واجب داخل
الصلوة وعمره واجب خارجها فالله في الزكاة الا في الصلوة وتدبنا
الى الاستعانة في غير الصلوة ثم اختلفوا في تعود ذهبت داود
الى ان التعود بعد الفزاة واخذ بظاهره ليرتب وروي عن ابي هريرة
رضي الله عنه ويحكى عن مالك ايضا وذهب العامة منهم الى ان محله
قبل الفزاة والمعنى فاذا وردت ان تغزاه القران فاستمعوا له وقول
ان في الخطاب تقديمه وانما خيول كل فصيلين تقاربا في المعوج جارك